

## هل تنفذ اللامركزية الموسعة لبنان من التقسيم؟

الدكتور شادي سعد  
محام وأستاذ جامعي

بيروي الوزير السابق فؤاد بطرس في مذكراته التي أعدها الناشر أنطوان سعد أن الرئيس الياس سركيس كلفه في مطلع عهده إعداد ورقة إصلاحية لتكون مدخلاً للوافق. بعد لقائه الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل ونيله موافقتهما، زار بطرس الرئيس سليمان فرنجيه ليناقدش معه الموضوع. كان الزائر يتوقع أن يمضي مع مضيفه "بضع دقائق" يُطلعها خلالها على الورقة الإصلاحية ويحصل على موافقة منه عليها. إلا أن الاجتماع دام أكثر من "ساعتين ونصف ساعة" رفض خلاله الرئيس فرنجيه المقترحات المطروحة في مسودة الوفاق الوطني، وقال: "كيف نتنازل ونعطي ما سبق لنا أن رفضناه؟ لقد رفضت أثناء ولايتي التنازل عما يضعف رئاسة الجمهورية". ويتابع بطرس: "مفاجأة الرئيس فرنجيه الكبرى يومذاك كانت اعتباره أن الفيدرالية هي الحل الأنسب للبنان!"

سيتمسأل البعض: كيف لمن كانت شعاراته لبنان الحر الموحد ووطني دائماً على حق، ودفع أعلى ما لديه في سبيل محاربة التقسيم أن يطالب بالفيدرالية؟ الجواب سهل! لأن الفيدرالية ليست تقسيماً، على رغم حملة التشويه المركزة والشيطنة التي طاولت هذا المفهوم طوال عقود.

في المرحلة عينها، وبالتحديد في ٢١ كانون الثاني من العام ١٩٧٧ وفي حضور الرئيسين كميل شمعون وسليمان فرنجيه، الشيخ بيار الجميل، الأبائي شربل قسيس وسائر الشخصيات التي كانت تشكل الجبهة اللبنانية، عقدت الجبهة خلوة مغلقة في دير سيدة البير إستمرت ثلاثة أيام، صدرت في نهايتها سلسلة مقررات وتم فتح النقاش حول مواضيع كانت ولم تزل من المواضيع الحساسة المحرمة. وقد ورد في البيان الختامي موضوع "إعتماد تعددية المجتمع اللبناني أساساً في البيان السياسي الجديد للبنان الموحد، تعزيزاً للواء المطلق له، ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية والشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية، وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة". كانت القيادات المسيحية في حينه تعي تماماً أن الحفاظ على لبنان الموحد يمرّ حتماً بالسماح لكل مجموعة فيه بأن تدير جميع شؤونها المالية والثقافية والتربوية والإدارية. صحيح أن ما جرى بعد هذه الخلوة شردم المسيحيين لسنوات وبعاد بين اللبنانيين، إلا أن الصيغة الهشة التي كانت تحكم لبنان ولا تزال تتحكم به هي قبلة موقوتة تدور بين اللبنانيين مذ ذاك الحين.

ما تشهده الساحة اللبنانية اليوم يدفعنا بقوة الى المطالبة بتغيير هذا النظام المكبّل. لقد علت أصوات تطالب باعتماد الدولة المدنية، وهي في نظرنا أفضل الحلول ولكن، كيف نبني دولة مدنية على جبل من الخلافات والتناقضات التي لا تنتهي؟ كيف نصل الى الدولة المدنية من دون أن يشعر كل فرد أنه متساوٍ مع الآخر في حقوقه وواجباته ونوعية حضوره؟ كيف ينادي بالدولة المدنية من يصتفهم اللبنانيون على أنهم حماة الطوائف؟ الدولة المدنية طريق طويل يبدأ بإحلال الحق وبمساواة اللبنانيين. المسار اليوم يجب أن يبدأ ببناء جمهورية لبنانية موحدة بالفعل لا بالقول، مؤلفة من مناطق مستقلة إدارياً ومالياً بنسبة كبيرة وموسعة، تتكامل في ما بينها وتتصرف كل منها الى إدارة شؤونها الخاصة، فيختار كل لبناني المنطقة التي يرغب في الخضوع لقوانينها بغض النظر عن طائفته وانتمائه الأصلي، خصوصاً أنه ليس بمقدور أي طائفة في لبنان أن تشكل وحدة بشرية مستقلة، وهذا بحد ذاته غنى للبنان.

هكذا نستطيع أن نخفض منسوب الإحتقان المذهبي ويصبح التنافس على تَبَوُّؤ المراكز في السلطات اللامركزية، أي في المناطق، بدل التناحر على حقائب السلطة المركزية كما يحصل اليوم، فنفضل بشكل نهائي الملفات الإنمائية عن السياسية، وننزع تلقائياً الغطاء عن الفاسدين ونضع حداً للجزر والمحميات الطائفية لتتنافس المناطق في ما بينها بصورة إيجابية وتكاملية. فاللامركزية الإدارية الموسعة يجب أن تؤدي بعد سنوات من الإستقرار الى قيام دولة مركزية أقوى من السابق كونها أداة جمع لا أداة تفكيك.

والذين عبّروا عن تخوفهم من النقوق الإقتصادي لمنطقة على أخرى، واعتبروا أن اللامركزية المالية قد تؤدي الى توسيع الشرخ الإقتصادي بين المناطق فتخلق مناطق غنية تواجهها مناطق فقيرة، وانهتوا الى معارضة الإستقلال المالي، غاب عن بالهم أن تجربة المركزية المالية في نظامنا، والتي شكّلت في السابق الدرع الحامية للفساد والهدر الذي منع محاسبة كل الفاسدين تحت شعار حماية حقوق الطوائف، أدت إلى إفقار "كل الشعب" اللبناني، وبالتالي لا يمكن السماح لها بأن تستمر، خصوصاً أن غالبية اللبنانيين لن تقبل بأن تبقى أسيرة نظام أفرها وجعلها تنتظر على قارعة الطريق مساعدة من هنا ومنحة من هناك بعدما كان اللبناني لعقود في صدارة النخب المنتجة والناجحة عالمياً.

وبما أن التشويه الذي لحق بمفهوم الفيدرالية طوال السنوات السابقة ترك في ذهن بعض اللبنانيين إلتباساً بينها وبين التقسيم على رغم الإختلاف الجذري بينهما، وجرى تحييد اللامركزية الإدارية الموسعة عن هذا الإتهام، لماذا لا نتجه اليوم قبل الغد إلى تطبيق اللامركزية التي نص عليها الدستور، فهي تفي بالغرض خصوصاً من النواحي الإدارية والمالية والأمنية، ونترك للدولة المركزية الإستمرار في النقاش الذي لا ولن ينتهي حول المواضيع الخلافية مثل الإستراتيجيات الدفاعية والسياسات الخارجية وطائفة الحقائق الوزارية وجنس الملائكة، فلا يعوق هذا النقاش الإنماء الداخلي والإستقرار الأمني والنمو الإقتصادي داخل المناطق اللامركزية، وإلا سنتجه حتماً تحت ضغط من يتمسك بهذا النظام الى دولة مفتتة تودع أبناءها ليس في بواخر آمنة مرسلة من دول العالم الغربي بل في قوارب الموت المشغلة من قبل تجار الدم والتخريب.